مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تأثير التجاوزات الإدارية والدستورية على استقرار النظام العام وسبل مكافحته
اسم الكاتب: أ.م. جمعه قادر صالح، أ.م.د. عدنان ضامن مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9685
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

(The impact of administrative and constitutional abuses on the stability of public order and ways to combat them)

[1] Prof. Juma Qader Saleh [2] Asst.prof.Dr.Adnan Dhamen Mahdi
[1]Legal Administration Department, Khabat Technical Institute, Erbil Polytechnic University, Kurdistan, Iraq [2] University of Samarra / college of law

Abstract:

Public order plays a decisive role in the field of social relations in the state. This system may be affected by circumstances and practices by those in charge of managing institutions in the state. These practices may lead to negative activities in the form of administrative and constitutional transgressions. These violations are sensitive issues that directly affect the stability of public order in any country, These violations arise as a result of non-compliance with laws and regulations, which weakens confidence in government institutions and negatively affects social, economic, and political security. As these abuses increase, it becomes necessary to study their effects and ways to combat them to ensure good governance and strengthen the rule of law.

1: Email:
jumha.salih@epu.edu.iq
2: Email:
adnan.dhamen@uosamarra.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.155936.1420

Submitted: 10/12/2024
Accepted: 5/1/2025
Published: 1/6/2025

Keywords:
Compensation Administrative abuses
constitutional abuses
public order
administrative and constitutional challenges
stability.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(تأثير التجاوزات الإدارية والدستورية على استقرار النظام العام وسبل مكافحته)

[١] أ.م. جمعه قادر صالح [٢]أ.م.د. عدنان ضامن مهدي

[١] قسم الإدارة القانونية، معهد خبات التقني، جامعة پۆليتكنيك أربيل، كوردستان، العراق[٢] كلية القانون / جامعة سامراء

الملخص:

يؤدي النظام العام دوراً حاسماً في مجال العلاقات الاجتماعية في الدولة ، وقد يتأثر هذا النظام بظروف وممارسات من قبل القائمين على ادارة المؤسسات في الدولة ، وقد ترتقي هذه الممارسات الى انشطة سلبية تكون بصيغة تجاوزات ادارية ودستورية . وتعد هذه التجاوزات من القضايا الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام العام في أي دولة ، وتنشأ هذه التجاوزات نتيجة لعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الحكومية ويؤثر سلبًا على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ومع تزايد هذه التجاوزات، يصبح من الضروري دراسة آثارها وسبل مكافحتها لضمان تحقيق الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون .

الكلمات المفتاحية: التجاوزات الإدارية، التجاوزات الدستورية ، النظام العام، التحديات الإدارية والدستورية، استقرار.

المقدمة

يعد موضوع تأثير التجاوزات الادارية والدستورية على استقرار النظام العام موضوع ذو بعد اداري ودستوري بالغ الاهتمام كونه يمثل اطار نظري وتحليلي لبيان مدى هذه التجاوزات على حسن سير وانتظام واستقرار النظام العام في الدولة ، اضافة الى الدور الاساسي لسبل مكافحة هذه التأثيرات على استقرار النظام العام . وسوف نبين ركائز مقدمة البحث في النقاط الاتية :

أولاً : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في حداثته وعدم وجود دراسة حول هذا الموضوع في العراق وخاصة بعد تطور التكنولوجيا والثورات الثلاث (المواصلات والاتصالات والمعرفة) وتكمن أيضا من فهم الإبعاد القانونية وتعزيز الاستقرار من خلال تحليل هذه التجاوزات، وتحسين الأداء الحكومي الناتج عن تطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ على

استقرار النظام العام، وكذلك زيادة الوعي العام حول حقوق الأفراد والتحديات التي تواجه النظام الدستوري والقانوني.

ثانياً : أهداف البحث : تهدف الدراسة الى تحليل الأنماط المختلفة لهذه التجاوزات وتأثيرها على النظام العام، وتحديد أنواع التجاوزات الإدارية والدستورية ، وتقييم تأثير التجاوزات من خلال دراسة الآثار السلبية على استقرار النظام العام، بما في ذلك الأمن والعدالة الاجتماعية. واستكشاف سُبل المكافحة: تقديم استراتيجيات فعالة لمواجهة التجاوزات وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتقديم توصيات واقتراح حلول عملية لتحسين الأطر القانونية والإدارية.

ثالثاً : إشكالية البحث: تظهر إشكالية الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي ابرز اشكال التجاوزات الادارية والدستورية التي تؤثر على النظام العام ؟

٢. ما هي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذه التجاوزات على الاستقرار السياسي والاجتماعي؟

٣. كيف يمكن تعزيز الوعي العام حول مخاطر التجاوزات الإدارية والدستورية؟

٤. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المدنية في مكافحة مخاطر هذه التجاوزات؟

رابعاً : منهجية البحث : من أجل الإجابة عن التساؤلات الواردة في إشكالية الدراسة اعتمدنا اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحالات وتحليل الوثائق والمواد الدستورية والتشريعية والإدارية المرتبطة بموضوع البحث .

خامساً : هيكلية البحث : سنقوم بتقسيم خطة البحث على ثلاث مباحث، نتناول في الأول ذاتية التجاوزات الادارية والدستورية والنظام العام ، أما المبحث الثاني، فسنتحدث فيه آثار التجاوزات الإدارية والدستورية على النظام العام، ونخصص المبحث الثالث والأخير للحديث عن التحديات المرتبطة بالتجاوزات وسبل مكافحتها، ثم نختم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والمقترحات التي سيتم التوصل إليها.

I. المبحث الأول

ذاتية التجاوزات الادارية والدستورية والنظام العام

التجاوزات والنظام العام هما عنصران متناقضان يؤثران بشكل كبير على استقرار المجتمع وأداء مؤسساته، وفي المقابل، يمثل النظام العام الأسس والضوابط التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع من خلال احترام القانون والالتزام بالمعايير الأخلاقية. وبذلك، يعد التوازن بين تجنب التجاوزات وتعزيز النظام العام ضرورة لضمان بيئة اجتماعية صحية وآمنة تسهم في تنمية المجتمع ورفاهية أفراده.

ولذلك فان حدوث تجاوزات في أي من هذه المجالات، ينعكس ذلك سلبًا على الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تنفيذ القوانين بطريقة عادلة وفعّالة، مما يستدعي التدخل القضائي أو الإصلاحي لضمان حماية حقوق الأفراد والحفاظ على النظام العام .

I.أ. المطلب الأول

مفهوم التجاوزات الإدارية والدستورية والنظام العام

تعتبر التجاوزات الإدارية والدستورية والنظام العام من المفاهيم الأساسية في ميدان القانون والإدارة، حيث ترتبط كل منها بشكل وثيق مع أسس تنظيم السلطة والعلاقات بين الأفراد والدولة. لتوضيح تلك المصطلحات، سوف نقسم هذا المطلب الى الفروع الآتية:

I.أ.١. الفرع الأول

تعريف التجاوزات الإدارية وانواعها

أولاً : تعريف التجاوزات الإدارية .

عند البحث في التشريعات لم نجد هناك تعريف للتجاوزات الإدارية ، بسبب اهتمام القوانين والتشريعات بتحديد معالمها وأنواعها وكيفية معالجتها. وأنتهج المشرع فيما سنه من

قوانين وظيفية عدم وضع تعريف جامع مانع للتجاوزات الإدارية مكتفياً بذكر المعايير والضوابط المتبعة في شأنه، ويبدو أن هذا المسلك صائب وحكيم لأن مهمة المشرع الأساسية ليست وضع تعاريف للألفاظ بقدر ما هي وضع الأحكام العامة لها، مما دفع رجال الفقه والقضاء الى بذل جهود كبيرة في تعريفه.

ولكن قام بعض الفقهاء بتعريف التجاوزات الإدارية منهم من عرفها بانها (انتهاك للقوانين وانحراف عن أداء الواجبات الرسمية لتحقيق مكسب مالي أو معنوي)[١]، ويعرف البعض الآخر بأن التجاوزات الإدارية تتمثل بـ (أي عمل يتعلق بتجاوز أو خرق للواجبات والمسؤوليات المهنية للفرد في مؤسسة ما)[٢]. وعرف البعض الآخر التجاوزات الإدارية بأنها (الأفعال أو السلوكيات التي تتخطى حدود القوانين أو الأعراف المجتمعية، سواء كانت في إطار فردي أو مؤسسي، وقد تؤدي إلى انتشار الفوضى وتهديد العدالة الاجتماعية)[٣] .

في حين يحيل جانب آخر من الفقه مصطلح التجاوزات الإدارية إلى الأفعال غير المشروعة أو غير الأخلاقية التي يقوم بها الموظفون في سياق تأدية وظائفهم الإدارية. تشمل هذه الأفعال التأخير في الأداء، وسوء استخدام السلطة، وتقديم المعلومات الخاطئة، وأي سلوك آخر يتعارض مع مبادئ النزاهة والشفافية[٤] .

---

(١) دكتور موسى، لقاء حواري تحت عنوان: "التجاوزات الوظيفية أسبابها ومظاهرها وأساليب علاجها"، منشور على الموقع: https://www.kau.edu.sa/Content-0-AR-236446، في ٢٠١٣/٥/١٢، تأريخ زيارة الموقع ١١/٨/ ٢٠٢٤.

(٢)احسان الحافظي، *السياسات الأمنية في المغرب- في السلطة وادوار النخب السياسية*، ط١، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص ٣١.

(٣)الأمم المتحدة- الاسكو، *دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية*، (بيروت: الأمم المتحدة، ٢٠٢٠)، ص ٣٦.

(٤)سامي عبد الرحمن قابيل وأخرون،" نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات القطاع الاعمال العام المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات- دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، ٤٦٤ ، (٢٠٢٢): ص ٤٦٧- ٥٣٠.

ويرى الباحثان أن التجاوزات الادارية تعرف بأنها مجموعة من الأفعال أو الممارسات التي يقوم بها الموظف وتكون خارجة عن نطاق سلطاته وصلاحياته، أو تنتهك القوانين والسياسات التي تنظم أداء العمل. وتعد هذه الأفعال بمثابة إساءة استخدام للمنصب الوظيفي بهدف تحقيق مصالح شخصية أو لتحقيق أهداف معينة على حساب مصلحة العمل، وتعتبر هذه التجاوزات من مظاهر الفساد الإداري التي تؤثر سلباً على كفاءة وأداء المؤسسات.

ثانيا: أنواع التجاوزات الإدارية

تتعدد أنواع التجاوزات الإدارية التي قد يرتكبها الموظفون أثناء أداء عملهم، وتشمل أفعالا وسلوكيات تخالف القوانين واللوائح المؤسسة للعمل وتضر المؤسسة، ومن أبرز أنواع هذه التجاوزات:

١. **التجاوزات الإدارية البسيطة:** يتمثل التجاوز الإداري البسيط في أي خطأ أو تقصير في سير العمل الإداري دون وجود نية عمدية لارتكابه، وقد يشمل ذلك "التأخير في الأداء" ويعد التأخير فى الأداء أحد أشكال التجاوز الإداري البسيط ، ويمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على سير العمل داخل الجهة الادارية، وقد يكون ذلك نتيجة للاهمال أو عدم ترتيب الأولويات بشكل صحيح.

٢. **التجاوزات الإدارية الجسيمة:** يعد الفساد الإداري أحد أخطر أنواع التجاوزات الإدارية الجسيمة، حيث يشمل جميع السلوكيات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تؤثر على الأداء الإداري وتضر بالمصالح العامة. ويمكن أن يتضمن الفساد الإداري صور عده منها الرشاوى، وتضخم التكاليف، والاحتيال، وسوء استغلال السلطة، وأي أنشطة أخرى تهدد شفافية ونزاهة الإجراءات الإدارية[١]. مما يستوجب على المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة وضع إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في كل جوانب العمل الإداري.

(١) د. مشعل بن مرزوق الميموني، "المسؤولية التأديبية عن إساءة استخدام الموظف العام لوسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي"، *مجلة البحوث الفقية والقانونية*، العدد ٣٩، (٢٠٢٢): ص١٥٧٠.

٣. **الفساد الإداري**: عبارة عن استغلال المنصب الإداري من الموظف لتحقيق مكاسب خاصة[١] . وتشمل الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية والجنائية.

ثالثاً : الأمثلة على التجاوزات الإدارية

المثال الأولى: تعيين الموظفين في وظائف حكومية دون اعتبار الكفاءة او التنافسية، وانما بناءاً على العلاقات الشخصية او المحسوبية. يمكن أن يؤدي الى عدم العدالة وتدني الكفاءة في المؤسسات العامة.

المثال الثاني: التأخير في انجاز معاملات المواطنين دون مبرر: قد يقوم بعض الموظفين بتأخير معاملات الافراد لأسباب غير مبررة، كعدم الاهتمام أو عدم الالتزام بمواعيد العمل الرسمية، ويعد هذا تجاوزا لواجبات الوظيفية واهمالا لحقوق المواطنين.

I.أ.٢. الفرع الثاني

تعريف التجاوزات الدستورية وأنواعها

سوف نقسم هذا الفرع الى النقاط التالية:

أولاً : تعريف التجاوزات الدستورية

تحدث التجاوزات الدستورية عندما تتصرف السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو حتى الافراد، بشكل يتعارض مع الدستور، مما قد يهدد استقرار النظام القانوني والديمقراطي .

وتُعرف المخالفات الدستورية بأنها (الأفعال أو القرارات التي تخالف نصوص أو مبادئ الدستور، وهو القانون الأعلى في الدولة)[٢] .

(١) أ. م. جمعه قادر صالح، *الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة دراسة مقارنة*، ط١، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٦)، ص٢١.

(٢)د. محمد الفقي، *الرقابة على دستورية القوانين*، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨)، ص ٥٨.

وتعرف التجاوزات الدستورية بانها (خروقات للقواعد والمبادئ الأساسية التي ينص عليها الدستور، وهي تعد انتهاكًا للنظام القانوني الأعلى في الدولة)[١] .

ثانياً : أنواع التجاوزات الدستورية: تقسم التجاوزات الدستورية الى عدة أنواع[٢] :

١. **التجاوزات التشريعية:** التجاوزات التشريعية هي الحالات التي يتم من خلالها سن أو تعديل قوانين بشكل يتعارض مع المبادئ الدستورية والحقوق والحريات الأساسية للأفراد[٣] ، ومن أمثلة هذه التجاوزات:

أ- التوسع في سلطات التنفيذية : ويعد ذلك من القضايا المثيرة للجدل، خاصة عندما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، وهي عبارة عن الحالات التي تقوم السلطة التنفيذية باتخاذ قرارات أو إجراءات تتجاوز فيها حدود الصلاحيات التي منحها لها الدستور، أو تتعارض مع سلطات أخرى كالسلطة التشريعية او القضائية، وغالبا ما تحدث هذه التجاوزات عندما يتم استغلال السلطة التنفيذية لصلاحياتها بشكل مفرط أو في ظروف غير ملائمة[٤] ومن أمثلة هذه التجاوزات:

ب- قوانين تمس استقلالية القضاء.

ت- سن قوانين تفرض رسوما أو ضرائب غير معقولة أو غير دستورية على المواطنين أو الشركات، بدون مبرر اقتصادي واضح.

ث- التجاوز على اختصاصات السلطات المحلية أو الإقليمية

٢. **التجاوزات التنفيذية:** كإصدار قرارات أو اتخاذ إجراءات تتعارض مع الاحكام الدستورية

(١)محمد عز الدين، *القانون الاداري أخلاقيات الوظيفة العامة*، (دار الفكر العربي، ٢٠١٨)، ص ٨٧.

(٢)سعيد النجار، *المسؤولية الإدارية والتأديبية للموظف العام*، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩)، ص ١٥٤.

(٣)عماد صابر، "التجاوزات التشريعية وسبل الطعن فيها"، *مجلة القانون الدستوري*، العدد ٣، (٢٠٢٠).

(٤)احمد عادل، *أساسيات القانون الدستوري*، (القاهرة: دار الفكر، الجامعي، ٢٠١٥)، ص١٢٨.

٣. **التجاوزات القضائية**: كإصدار أحكام تخالف المبادئ الدستورية الأساسية.

ثالثا: الأمثلة على التجاوزات الدستورية: هناك بعض الأمثلة على التجاوزات الدستورية التي حصلت في دول مختلفة، منها:

المثال الأولى: حل البرلمان بقرار رئاسي غير دستوري: في عام ١٩٩٣، قام الرئيس الروسي بؤريس يلتسن بحل البرلمان الروسي (مجلس السوفيت الأعلى)، على الرغم من أن الدستور السوفيتي حينها لم يمنحه هذه الصلاحية. أدى هذا القرار الى أزمة دستورية في البلاد انتهت بصدامات مسلحة قبل اعتماد دستور جديد منح الرئيس صلاحيات أكبر[١] .

المثال الثاني: التعدي على استقلالية القضاء: في تركيا، تم تعديل بعض القوانين التي أثرت على استقلالية السلطة القضائية، مما جعل الحكومة تتمتع بنفوذ اكبر على التعيينات القضائية، وهو ما اعتبر خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات[٢] .

المثال الثالث: مصر في فترة حكم الرئيس حسني مبارك: حيث تم اعلان حالة الطوارئ لفترات طويلة دون مبررات قوية، وتم استغلال هذه الحالة لتعزيز سيطرة السلطة التنفيذية وتقييد الحريات[٣] .

هذه الأمثلة تظهر كيف يمكن للسلطات تجاوز الدستور لتحقيق أهداف سياسية خاصة، الامر الذي يعد انتهاكا لمبدأ سيادة القانون وفصل بين السلطات، وهما من الأسس الرئيسية التي يقوم عليها أي دستور حديث.

(١)روبرت سيرفيس، *تأريخ روسيا الحديث*، ٢٠١٢، ص ٥٦

(٢)ستيفن كوك، *السياسة في تركيا الحديثة*، (معهد باكير للنشر، ٧/ ١٢/ ٢٠١٦)، ص ١٥

(٣)احمد أديب، *الدستور والدولة الحديثة*، ٢٠١٠، ص ١١٢.

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم النظام العام واهميته

النظام العام يعبر عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سير الحياة الاجتماعية في المجتمع لضمان الأمن والاستقرار والعدالة، وتشمل القوانين التي تحظر الأفعال التي تهدد النظام العام أو تضر به، سواء كانت تجاوزات إدارية أو دستورية ولتسليط الضوء على مفهوم النظام العام وأهميته، سوف نقسم هذا المطلب الى الفروع الأتية:

I.ب.١. الفرع الأول

تعريف النظام العام

نظرا للدور الحاسم الذي يؤديه النظام العام في مجال العلاقات الاجتماعية في الدولة. هناك تشريعات لبعض الدول نصت عليه صراحة بهذا المسمى او مصطلح القيم الأساسية. ولم يعرف الفقه القانوني تعريفاً محددا لفكرة النظام العام. اما بالنسبة لتعريف الفقهاء حيث يختلف التعريفات حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل دولة. ومن هذه التعريفات: تعريف الفقيه الفرنسي مالوري على أنه " مجموعة المبادئ والأسس الضرورية لتعايش الافراد المجموعة فيما بينهم وكذلك انه المصلحة العامة المقيدة للافراد"[١] . وتعريف يوسف القاسم، حيث عرف النظام العام بأنه " مجموعة القواعد والمبادئ التي تضعها الدولة لحفظ السلم والامن والاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع"[٢] . وعرف الأستاذ العربي بلحاج بأن النظام العام هو "مجموعة المصالح الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع سواء كانت سياسية اجتماعية، اقتصادية.....الخ"[٣] . وهو يشمل القوانين واللوائح التي تهدف الى حماية

(1)philippe Malaurie, L'ordre public et le contrat Etude de droit civil compare France Angleterre,URSS, these de doctorat, paris, Matot-Braine,1953,p69.

(٢)يوسف القاسم، *النظام العام في القانون الإداري*، ٢٠١٥، ص ٥٧.

(٣)توفيق حسن فرج، *مذكرات في المدخل للعلوم الإنسانية*، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٠)، ص٥٥.

القيم الأساسية في المجتمع، كالأمن العام والصحة العامة، والسكينة العامة والسلم الاجتماعي والأخلاق والآداب العامة.

اما اتجاه دكتور عبد الرحمن عباس أدعين يختلف عن توجه الفقهاء الآخرين، حيث يقول أن النظام العام عبارة عن" مجموعة متجانسة من المصالح الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع سواءً كانت تتعلق بالمصالح الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأخلاقية في المجتمع"[١] .

وهناك إجماعا بين الفقهاء على أن أحد اهم عناصر النظام العام هي المصلحة العامة، إضافة الى المرونة التي يتميز بها وعدم استقراره فما يعتبر من النظام العام قد لا يعتبر من النظام العام اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا ، فمحاولة إعطاء تعريف يكون جامعا ومانعا يؤدي ذلك الى خلق تناقض مع روح النظام العام وجوهره، كون هذا المفهوم واسع وفضاض ومتطور، وهذه الخصائص هي التي تسمح له بالمحافظة على المبادئ الأساسية للمجتمع، وحماية فئات أصبحت جديرة بالحماية[٢] . ولذلك يعد النظام العام مبدا قانونيا يتيح للسلطات العامة التدخل عندما تكون المصالح الأساسية المحمية للمجتمع مهددة.

I.ب.٢. الفرع الثاني

أهمية النظام العام

يمثل النظام العام حجر الأساس في بناء مجتمع مستقر وآمن، حيث يلعب دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات بين الأفراد وحماية القيم المشتركة في المجتمع. من خلال قواعده ومبادئه، يسهم النظام العام في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي، ويعزز حماية الصحة والأخلاق العامة، مما يتيح للأفراد التمتع بحقوقهم وحرياتهم في إطار يحترم مصلحة المجتمع

(١) د. عبد الرحمن عباس ادعين، "مفهوم النظام العام وأثره في التشريع العراقي"، منشور على https://www.researchgate.net/publicatio، كانون الثاني ٢٠٢١، ص ٢.

(٢)عبد الرسول عبد الرضا الاسدي: القانون الدولي الخاص، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣٥٥

ككل. كما يعد النظام العام ضمانة لاستمرارية الخدمات العامة وتوازن المصالح، مما يجعله ضرورة لتحقيق بيئة اجتماعية عادلة ومستدامة. وتشمل أهمية النظام العام:

١. **الحفاظ على الامن والاستقرار** : يساهم النظام العام في تأمين الأمان داخل المجتمع ومنع حدوث الفوضى أو التهديدات التي تؤثر على الأفراد.

٢. **حماية الصحة العامة**: يهدف النظام العام إلى منع أي سلوكيات أو ممارسات قد تضر بالصحة العامة، مثل منع انتشار الأمراض من خلال تنظيم الممارسات الطبية والصحية[١] .

٣. **ضمان السلم الاجتماعي**: يمنع النظام العام أعمال العنف والتحريض على الكراهية، ويعمل على حماية التعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

٤. **تعزيز الأخلاق والآداب العامة**: يهدف النظام العام إلى منع الممارسات التي تتعارض مع القيم المجتمعية العامة، ويؤدي إلى تعزيز احترام الأخلاق العامة[٢] .

٥. **ضمان سير الخدمات العامة**: يحمي النظام العام توفير الخدمات العامة المهمة، مثل النقل، والتعليم، والرعاية الصحية، ويعمل على تنظيمها بشكل يضمن سهولة حصول المواطنين عليها.

بالتالي، يُعد النظام العام ضروريًا لتحقيق مجتمع منظم يسوده الأمان والاحترام المتبادل، ويحقق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة.

II. المبحث الثاني

آثار التجاوزات الإدارية والدستورية على النظام العام

مما لاشك فيه ان التجاوزات الإدارية والدستورية تؤدي إلى تدهور النظام العام ، ما يؤثر سلبًا على استقرار المجتمع، ويفضي إلى تقويض ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، ولبيان تلك التأثيرات نقسم هذا المبحث الى المطالب الأتية:

(١)حسين علي المنصوري، *القانون والنظام العام*، (دار النهضة العربية: ٢٠١٦)، ص ١٢٨.

(٢)سمير عبد الله، *القانون والأخلاق العامة*، ٢٠١٩، ص ٥٩ وما بعدها.

II.أ. المطلب الأول

التأثير على الثقة العامة في المؤسسات

تؤدي التجاوزات الإدارية والدستورية إلى تآكل الثقة العامة في المؤسسات الحكومية، مما يؤثر سلبًا على شرعية هذه المؤسسات وفعاليتها في المجتمع. وفيما يلي توضيح لبعض تأثيرات هذه التجاوزات على الثقة العامة:

أولاً: إضعاف شرعية المؤسسات : عندما تتجاوز المؤسسات أو المسؤولون صلاحياتهم القانونية أو يخالفون الدستور، يضعف ذلك شرعية هذه المؤسسات، مما يدفع الى التشكيك في عدالة النظام الحكومي وشرعيته(١).

ثانياً: تزايد الشكوك تجاه النزاهة والشفافية: تثير التجاوزات الإدارية والدستورية الشكوك حول نزاهة المؤسسات وشفافيتها، خاصة إذا تضمنت هذه التجاوزات فسادًا ماليًا أو محسوبية. ومع تكرار هذه التجاوزات، تتعزز مشاعر الشكوك لدى الأفراد تجاه جميع القرارات الحكومية.

ثالثا: تراجع المشاركة الشعبية في العملية السياسية: عندما تتكرر التجاوزات، يميل الأفراد إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات أو الفعاليات السياسية، لأنهم يشعرون بأن أصواتهم لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في ظل التجاوزات والفساد، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الشعبية.

رابعاً : ازدياد التوترات الاجتماعية : تؤدي تجاوزات السلطات إلى إحباط الأفراد وارتفاع مستوى الغضب الاجتماعي، وقد تتسبب في زيادة الاحتجاجات والاضطرابات، ما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي ويعزز الشعور بوجود تمييز في التعامل بين أفراد المجتمع.

---

(١) شيرين احمد سعد الله، "دور القضاء الدستوري في ترسيخ الدستورية- دراسة مقارنة"، *مجلة يقين*، السنة الأولى، العدد١، (٢٠٢٤): ص ٣١ وما بعدها.

خامساً : انخفاض الولاء المؤسسي بين الموظفين: مع انتشار التجاوزات، يشعر موظفو المؤسسات الحكومية بأن قيمهم المهنية تُهمل لصالح المحسوبية أو الفساد، ما يقلل من ولائهم ويؤثر على التزامهم بمعايير الأداء والكفاءة.

سادساً : التأثير على النماذج الاستثماري والاقتصادي: يؤدي نقص الثقة العامة إلى إحجام المستثمرين، المحليين والأجانب، عن الاستثمار في بيئة يسود فيها عدم الاستقرار الإداري والقانوني، مما ينعكس سلبًا على الاقتصاد ويضعف جهود التنمية الاقتصادية.

II.ب. المطلب الثاني

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

تؤدي التجاوزات الإدارية والدستورية الى آثار سلبية على النظام العام في المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية. وفيما يلي بعض هذه التأثيرات:

II.ب.١. الفرع الأول

التأثيرات الاقتصادية

أولاً : إضعاف مناخ الاستثمار: تؤدي التجاوزات الإدارية مثل الفساد والمحسوبية إلى بيئة غير مستقرة وغير شفافة، ما يضعف جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي والمحلي. غياب الشفافية يدفع المستثمرين للابتعاد، وبالتالي يتباطأ النمو الاقتصادي[١] .

ثانياً : تفاقم مشكلة البطالة: تعيق التجاوزات الإدارية كفاءة التوظيف الحكومي وتؤدي إلى تفضيل المحسوبية على الكفاءة، مما يزيد من البطالة بين الكفاءات الشابة. كما يؤدي ذلك إلى تدهور بيئة الأعمال، ما يحدّ من خلق وظائف جديدة[٢] .

---

(١)احمد سليم، *الاستثمار والنظام العام- دور الشفافية في تعزيز الاستثمار*، (دار الفكر العربي، ٢٠١٨)، ص ١٤٢.

(٢)حسين علي، *التشغيل والتنمية الاقتصادية*، (دار النهضة العربية، ٢٠١٦)، ص ٧٥.

ثالثاً : إهدار المال العام وتدهور الموارد: تسهم التجاوزات الإدارية في استنزاف الموارد العامة وتوزيعها بطرق غير قانونية، ما يؤدي إلى إهدار المال العام. ينتج عن ذلك نقص في تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، مما يعيق التنمية المستدامة[١] .

رابعاً : عرقلة الابتكار والتطور: تؤدي البيروقراطية والقيود الناتجة عن التجاوزات الإدارية إلى بيئة غير مشجعة للابتكار، حيث يصعب تطوير المشاريع أو تقديم حلول جديدة في ظل قيود غير قانونية. وهذا ينعكس سلبًا على نمو قطاعات الصناعة والتكنولوجيا[٢] .

II.ب.٢. الفرع الثاني

التأثيرات الاجتماعية

واقع الحال فان التجاوزات الإدارية والدستورية تؤثر سلباً على الواقع الاجتماعي ، وتتمثل تلك التأثيرات الاجتماعية ، بما يلي :

أولاً : تصاعد التوترات والاحتجاجات الشعبية: تزيد التجاوزات، خاصة الدستورية، من مشاعر الإحباط بين المواطنين، مما يؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية. فعدم احترام الدستور أو القانون يشعر الأفراد بانعدام العدالة، مما يؤدي إلى اضطرابات واحتجاجات[٣] .

ثانياً : ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة: تؤدي التجاوزات الإدارية إلى سوء توزيع الموارد واحتكار الفئات ذات النفوذ للفرص، ما يساهم في ارتفاع مستويات الفقر وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويزيد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي[٤] .

---

(١)محمد الفقي، *إدارة الموارد العامة والنزاهة المالية*، ٢٠١٩، ص

(٢)علي القادري، *التنمية الاقتصادية والابتكار*، (سنغافورة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧)، ص ٦٥ وما بعدها

(٣)محمد الطرابلسي، *الأمن الاجتماعي والنظام العام*، ٢٠١٧.

(٤)احمد العمري، *الفقر والتنمية الاجتماعية*، (دار الكتاب الحديث، ٢٠١٨)، ص١٤٢ وما بعدها.

ثالثاً : تدهور جودة الخدمات العامة: تؤدي التجاوزات الإدارية مثل المحسوبية وعدم الكفاءة إلى تدهور مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والنقل، مما ينعكس سلبًا على نوعية الحياة، ويدفع الناس إلى اللجوء إلى خدمات بديلة أو خاصة، مما يزيد من أعبائهم الاقتصادية[١].

يتبين لنا مما سبق أن التجاوزات الإدارية والدستورية تؤثر على النم ة الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، حيث تعيق التنمية الشاملة، وتزيد من عدم المساواة، وتؤدي الى انعدام الثقة في النظام العام، مما يؤثر سلبا على استقرار المجتمع ومستقبل التنمية فيه.

II.ب.٣. الفرع الثالث

التأثيرات السياسية

كذلك الحال فان التجاوزات الإدارية والدستورية تؤثر سلباً على الواقع السياسي ، وتتمثل تلك التأثيرات السياسية ، بما يلي :

أولاً : فقدان الشرعية والثقة في الحكومة : تجاوز القوانين والإجراءات الدستورية يفقد الحكومة شرعيتها، إذ يشعر المواطنون بأن مؤسسات الدولة لم تعد تمثلهم بشكل عادل. هذا يؤدي إلى تراجع الثقة في الحكومة وفي النظام السياسي ككل، وهو ما يؤثر على الاستقرار السياسي.

ثانياً : ضعف سيادة القانون: تجاوز الدستور والإجراءات القانونية يضعف سيادة القانون، ويجعل المواطنين يرون أن القوانين لا تُطبق على الجميع بنفس القدر. هذا قد يؤدي إلى تصاعد الفساد والفوضى، مما يهدد الأسس القانونية التي يقوم عليها النظام العام.

ثالثاً : تأجيج الاضطرابات الاجتماعية : التجاوزات الإدارية والدستورية يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات واحتجاجات شعبية، خاصة إذا شعر المواطنون بأن حقوقهم تنتهك أو أن النخبة

(١)علي الحمد، *تطوير الخدمات العامة والنزاهة المؤسسية*، (دار الفكر، ٢٠١٦)، ص

السياسية تستغل السلطة لمصالحها. هذه الاضطرابات قد تؤدي إلى إضعاف المؤسسات وإلى تضاؤل المشاركة السياسية من قبل الشعب

رابعاً : التأثير على استقرار المؤسسات الديمقراطية: عندما تُخترق القوانين الدستورية، تتعرض المؤسسات الديمقراطية كالبرلمانات والقضاء لضغوط، مما يقلل من دورها الرقابي على الحكومة ويعطل دورها في حماية الحقوق والحريات، وهذا قد يؤدي إلى تآكل القيم الديمقراطية وتراجع دور الدولة القانوني.

خامساً : انعدام المساءلة والمحاسبة : التجاوزات المتكررة تخلق ثقافة عدم المحاسبة، حيث لا يُحاسب المسؤولون على أفعالهم المخالفة، مما يعزز الفساد ويضعف ثقة المجتمع في إمكانية الإصلاح[١] .

II.ج. المطلب الثالث

الأمثلة الواقعية للتجاوزات الدستورية وأثرها

أولاً : نص دستور العراق الحالي على أن تقدم مشروعات القوانين من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وتقدم مقترحات القوانين من عشرة أعضاء مجلس النواب، أو من إحدى لجانه المختصة[٢] .

وعلى هذا الأساس قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية قانون رواتب ومخصصات رئاسة الجمهورية رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١، لأنه لم يتم اعداد مشروعه من قبل السلطة التنفيذية كما رسمته المادة (٦٠/ أولا) والمادة(٨٠/ أولاً وثانياً) من الدستور[٣] .

(١)ينظر: خوليان كازانوفا رويز، *الحرب الأهلية الاسبانية*، ط١، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٢)المادة ٦٠، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣)قرار المحكمة الاتحادية العليا العدد ١٩/ت/ ٢٠١٣ في ٦/٥/ ٢٠١٣، منشور في الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا : https://www.iraqfsc.iq/

ثم سمحت المحكمة الاتحادية العليا في قرارات أخرى لمجلس النواب بتقديم مشروعات القوانين وفق ضوابط معينة. من ذلك ما قضت به من تأييد دستورية قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ الذي شرع من قبل مجلس النواب مباشرة إذ جاء بقرارها " تجد المحكمة أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد كرس في المادة (٤٧) منه مبدأ الفصل بين السلطات... والا يكون من بين القوانين التي يشرعا مجلس النواب مباشرة ما يمس هذا المبدأ من تلك القوانين التي تمس هذا المبدأ هي: القوانين التي ترتب التزامات مالية على السلطة التنفيذية، لم تكن مدرجة في خطتها أو في موازنتها المالية دون التشاور معها وتتخذ الموافقة بذلك، وكذلك القوانين التي تتعرض مع المنهاج الوزاري نالت الوزارة ثقة مجلس النواب على أساسه، وكذلك أن لا تكون ماسة بمهام السلطة القضائية دون التشاور معها"[١] .

ثانياً : قرار المحكمة الاتحادية العليا العدد ١٩٨/ اتحادية/ ٢٠٢٢ بتأريخ ١١/١٣/ ٢٠٢٢ قرر: " لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الدعوى انصبت على الحكم بإلغاء قرار مجلس الوزراء المرقم (١٣٣) لسنة ٢٠٢١ الصادر فسي الجلسة الخامسة عشر المؤرخة ٤/١٢٣/ ٢٠٢١ الذي تضمن التوصية الى مجلس النواب بتعيين المهندس (محمد صائب الدراجي) بمنصب رئيس هيأة التصنيع الحربي، بالاستناد الى احكام المادتين (٦١/ خامسا و ٨٠/ خامسا) من الدستور، وادعى أن ذلك جاء مخالفا لقانون هيأة التصنيع الحربي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٩ في المادة(١ /ثانيا) منه التي نصت على (يرأس الهيأة موظف بدرجة خاصة حاصل على شهادة جامعية أولية فسي الأقل في العلوم او الهندسة، ومن ذوي الخبرة في عمل الهيأة وله خدمة وظيفية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة ويعين بموافقة مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب"[٢] .

(١)قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ٨٧/ت/ ٢٠١٣ في ٩/١٦/ ٢٠١٣ منشور في الموقع نفسه.

(٢)قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ١٩٨/ اتحادية/ ٢٠٢٢.

III. المبحث الثالث

التحديات المرتبطة بالتجاوزات وسبل معالجتها

مكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية تمثل تحديًا كبيرًا للنظام العام، إذ تتطلب جهودًا مركبة على المستوى القانوني، المؤسسي، والمجتمعي. نبين أبرز التحديات المرتبطة بالتجاوزات الإدارية والدستورية، وسبل مكافحة هذه التجاوزات: في المطالب الآتية:

III.أ. المطلب الأول

التحديات المرتبطة بالتجاوزات الإدارية والدستورية

التجاوزات الإدارية والدستورية تشكل تحديات كبيرة تؤثر سلباً على استقرار النظام العام، سوف نعرض بعض من تلك التحديات في الفروع الآتية:

III.أ.١. الفرع الأول

التحديات الإدارية والدستورية

التحديات الإدارية والدستورية تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق الحوكمة الجيدة واستقرار النظام العام، إذ تؤثر بشكل مباشر على فعالية المؤسسات وثقة المواطنين، وتشمل[١] :

أولاً : ضعف سيادة القانون: في بعض الدول، قد لا يتم تطبيق القانون بشكل عادل على جميع الأطراف، مما يؤدي الى صعوبة مكافحة التجاوزات بشكل فعال. وتوفير حماية الفاسدين واستمرار التجاوزات وتكرارها.

(١)ينظر: د. سامي الطيب إدريس محمد، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة*، المجلد العاشر، العدد الثاني، تموز، (٢٠٢٤): ص١٤١٦ وما بعدها.

ثانياً : الفساد والمحسوبية: انتشار ثقافة الفساد والمحسوبية يشكل بيئة خصبة للتجاوزات، حيث تصبح العلاقات الشخصية والمؤسسية أقوى من القانون. مما يجعل من الصعب على السلطات المعنية تنفيذ إجراءات مكافحة التجاوزات.

ثالثاً : ضعف القضاء: عدم استقلالية القضاء، يصبح من الصعب محاسبة المسؤولين المتورطين في تجاوزات الإدارية والدستورية، وخلق حالة من عدم المحاسبة والافلات من العقاب.

رابعاً : نقص الموارد المخصصة لأجهزة الرقابة والمحاسبة: نقص الموارد المخصصة لأجهزة الرقابة والمحاسبة قد يعيق قدرتها على كشف ومكافحة تلك التجاوزات. ويؤدي الى عدم قدرة المؤسسات الرقابية على العمل بفعالية، مما يعزز التجاوزات ويؤثر سلبا على ثقة المواطنين.

III.أ.٢. الفرع الثاني

التحديات الاجتماعية والسياسية

يمكن تحديد التحديات الاجتماعية والسياسية بالنقاط الاتية :

أولاً : تضارب المصالح: قد يحدث تضارب المصالح الشخصية للمسؤولين مع مصالح العامة المحمية، ويشكل بيئة خصبة للتجاوزات، وتأثير تضارب المصالح يعيق اتخذ قرارات عادلة ويعزز من فرص التجاوزات بكل أنواعها.

ثانياً : التأثير السياسي والضغوطات: قد يتعرض المسؤولين عن مكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية لضغوط سياسية كبيرة، مما يمنعهم من أداء دورهم بفعالية ويؤدي تلك الضغوطات الى تقييد عمل الرقابة والمساءلة، وتتيح للمسؤولين الاستمرار في تجاوزاتهم[١] .

(١) ينظر: د. يوسف راضي كاظم كاطع، عبد الجبار كريم عبد الأمير، "التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية*، تأريخ قبول النشر (٢٠٢٣/٣/١٩): ص ١٢ وما بعدها.

III.ب. المطلب الثاني

سبل المكافحة والحلول المستدامة

تعد مكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية أمرًا ذا أهمية بالغة للحفاظ على نظام العام وتعزيز سلامة المؤسسات الحكومية. فالتجاوزات تشوه الشفافية والنزاهة في الإدارة وتؤدي إلى فقدان الثقة العامة في النظام، مما ينذر بتدهور الأوضاع وزعزعة الاستقرار. لذلك، يجب تبني استراتيجيات فعّالة لمكافحة هذه التجاوزات وضمان الحد الأدنى من الالتزام القانوني والدستوري من قبل السلطات العامة ولبيان مكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية، يستوجب تقسيم هذا المطلب الى الفروع الآتية:

III.ب.١. الفرع الأول

التشريعات والإصلاحات القانونية

التشريعات والإصلاحات القانونية تمثل أحد الأدوات الأساسية لمكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية وحماية النظام العام، حيث تعمل على إنشاء بيئة قانونية تحمي الحقوق، وتضمن الشفافية والمساءلة، وتردع السلوكيات المخالفة للقوانين والأنظمة. ومن أهم التشريعات والإصلاحات القانونية:

١. **تشريعات مكافحة الفساد:** هذه التشريعات تركز على مكافحة الفساد الإداري والمالي، بما في ذلك قوانين تضارب المصالح، وغسيل الأموال، والرشوة. وتوفر وسائل لحماية المبلغين عن الفساد وتعزز من العقوبات على المتورطين. وقد بينت منظمة الشفافية الدولية أن الدول التي تطبق قوانين صارمة لمكافحة الفساد تحقق مستويات أعلى من النزاهة في النظام العام[١] .

(١) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية أسست ٤/٥/ ١٩٩٣ في برلين.

٢. **قوانين الشفافية وحرية الوصول الى المعلومات:** تتيح هذه القوانين للمواطنين والإعلاميين الحق في الوصول الى المعلومات الحكومية، مما يعزز من الشفافية ويمكن من كشف التجاوزات بسهولة[١] .

٣. **تطوير قوانين الحوكمة المؤسسية:** تضع هذه القوانين أساسا للحكم الرشيد في المؤسسات الحكومية والشركات، وتحدد مبادئ الشفافية والمساءلة، والتقارير المالية الدورية[٢] .

٤. **إصلاحات قانونية لاستقلالية القضاء:** تشمل هذه الإصلاحات ضمانات قانونية للحفاظ على استقلالية القضاء وحمايته من التدخلات السياسية، مما يضمن عدم الإفلات من العقاب.

٥. **إقرار تشريعات المساءلة والمحاسبة العامة:** تتضمن هذه التشريعات آليات قانونية تلزم المسؤولين بتقديم تقارير دورية حول أداء مهامهم واستخدام الموارد، كما تفرض عقوبات على التلاعب وإساءة استخدام السلطة[٣] .

III.ب.٢. الفرع الثاني

تعزيز استقلالية القضاء

لا شك أن القضاء هو محور العدالة وضمان الحريات، ومنع ما عساه أن يقع عليها من جور أو تطاول[٤] ، ويشكل النظام القضائي بما في ذلك وجود أجهزة قضائية مستقلة لأنفاذ القوانين والملاحقات القضائية في كل دولة من الأمور الأساسية لحماية الحقوق والحريات العامة للأفراد، حيث يؤدي الجهاز القضائي دوراً رئيسياً في حماية الافراد في مواجهة أي

(١)المادة ٤، من قانون حق الحصول على المعلومات في إقليم كوردستان- العراق رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢.

(٢)مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل،" دليل الحوكمة المؤسسية لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل"، ٤/ ٢٠٢٣، ص١٩ وما بعدها.

(٣)فارس بن علوش بن بادي السبيعي، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١٠)، ص ٢٣٠.

(٤)د. محمد عبد الحميد أبو زيد، *توازن السلطات ورقابتها – دراسة مقارنة*، ٢٠٠٣، ص ٣٣٤.

انتهاكات أو انتقاص من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فسيادة القانون والنظام القضائي يلعبان دوراً مركزياً في تعزيز وحماية حقوق الافراد[١]. ويعد مبدأ القاضي الطبيعي من المبادئ التي تكمل مبدأي استقلال القضاء وحياده[٢] . وتعد أيضا نتيجة لمبدأ المساواة أمام القضاء[٣] .

ومن جانب آخر أن استقلالية القضاء يعد أداة رئيسية لمكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية والحفاظ على النظام العام، حيث يضمن قضاء مستقل تطبيق القانون بحيادية دون التأثر بالضغوط السياسية أو تضارب المصالح. ومن خلال استقلالية القضاء يمكن محاسبة المسؤولين المتورطين في التجاوزات بفاعلية، مما يعزز سيادة القانون ويقلل من حالات الفساد الإداري والاستغلال السياسي. ويظهر أهمية استقلال القضاء في مكافحة التجاوزات من خلال ما يأتي [٤] :

١. **تطبيق العدالة دون تمييز**: يتيح القضاء المستقل محاكمة المسؤولين الحكوميين والمخالفين دون أي استثناءات، مما يحقق العدالة ويعزز ثقة المواطنين في النظام القانوني.

٢. **تعزيز سيادة القانون**: القضاء المستقل يقوي سيادة القانون ويضمن أن كل فرد، بمن فيهم المسؤولون، خاضعون للقانون.

٣. **دعم الرقابة والمساءلة**: من خلال أحكامه، يوفر القضاء المستقل دعماً لأجهزة الرقابة الحكومية في أداء عملها بكفاءة، ويحد من التجاوزات التي تضر بالنظام العام.

(١)القرار رقم ١٨١/ ٥ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥، القرار رقم ٧٣١/ ٨٤ في ديسمبر ١٩٩٣ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن حقوق الانسان في مجال النظام القضائي.

(٢)ينظر: المبادئ الدولية المتعلقة باستقلال القضاء ومسؤولية القضاة والمحامين وممثلي النيابة العامة. الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الدولية للحقوقيين، ص ٢٥.

(٣)د. ثروت بدوي، *النظم السياسية*، (دار النهضة العربية، ١٩٧٥)، ص ٤٣٩ وما بعدها.

(٤)مؤسسة كار نيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٢.

III.ب.٣. الفرع الثالث

إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الاداء

إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء يعد من أهم الأدوات لمكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية والحفاظ على النظام العام، حيث توفر هذه الهيئات آلية محايدة للمراقبة، التقييم، والمساءلة، مما يعزز من الشفافية ويمنع إساءة استخدام السلطة. تكون هذه الهيئات مستقلة إدارياً ومالياً عن السلطة التنفيذية، مما يساعدها على أداء دورها الرقابي دون أي تدخل أو ضغط سياسي. ومن أهمية الهيئات المستقلة في مكافحة التجاوزات:

أولاً : ضمان الشفافية: تعرف منظمة الشفافية الدولية بأن الشفافية هي " اتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات والإجراءات للمواطنين، بطريقة واضحة ومنظمة، مما يسمح للناس بالمشاركة ومعرفة كيفية إدارة الشؤون العامة، ويؤدي الى تقليل الفساد"[١]. من أهمية الشفافية هي تساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، و تعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق المساءلة، وتليل من فرص الفساد وسوء الإدارة.

ثانياً : حماية المبلغين عن المخالفات: توفر الهيئات المستقلة قنوات آمنة للابلاغ عن التجاوزات، مما يشجع الموظفين والمواطنين على الإبلاغ عن التجاوزات دون خوف من الانتقام.

ثالثاً : تعزيز ثقة بالمؤسسات الحكومية: وجود هيئة مستقلة يخلق انطباعا بأن الدولة ملتزمة بالشفافية والنزاهة، مما يعزز ثقة الجمهور ويشجع على المشاركة المجتمعية.

رابعاً : الحد من تضارب المصالح: الهيئات المستقلة تستطيع كشف ومعالجة حالات تضارب المصالح التي قد تؤدي الى قرارات تخدم مصالح فردية على حساب المصلحة العامة.

(١) منظمة الشفافية الدولية: مصدر سابق.

إن إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء يعزز الشفافية، ويزيد من فعالية المحاسبة ويقوي ثقة المواطنين في النظام العام، مما يسهم في بناء بيئة مؤسسية تحترم القوانين وتعزز من الحوكمة الرشيدة وتقلل من التجاوزات الدستورية والإدارية.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من كتابة البحث الموسوم (تأثير التجاوزات الإدارية والدستورية على استقرار النظام العام وسبل مكافحته)، فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات الجديرة بالذكر، آملين أن تجد طريقا للتطبيق من جانبين التشريعي والتنفيذي، بما تعزز الثقة بين الموظفين والإدارة من أجل حماية النظام العام في المجتمع، وكما يأتي:

أولاً : الاستنتاجات :

١. يمثل النظام العام حجر الأساس في بناء مجتمع مستقر وآمن، حيث يلعب دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات بين الأفراد وحماية القيم المشتركة في المجتمع.

٢. تشكل التجاوزات الإدارية والدستورية تحدياً كبيراً أمام الأنظمة القانونية والسياسية، وهذه التجاوزات ما هي الا وجه من اوجه الفساد الإداري والمؤسسي .

٣. ان التجاوزات الإدارية والدستورية تؤثر سلباً على النظام العام في المجتمع، وتؤثر على قناعة وثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية .

٤. هناك العديد من الاستراتيجيات الدستورية والقانونية ذات فاعلية قوية ومتعددة لمعالجة هذه التجاوزات وتقويضها بما يحافظ على حسن سير وانتظام المرافق العامة .

٥. تمثل التجاوزات الإدارية والدستورية انتهاك للقوانين والانظمة والتعليمات ضمن الهيكل الوظيفي في الدولة ، اضافة الى انها تمثل انحراف عن أداء الواجبات الرسمية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية .

ثانياً : المقترحات :

١-ضرورة تشريع قانون الإجراءات الإدارية في العراق ليكون قانوناً إجرائياً مستقلاً بالمنازعات الإدارية بتولي تنظيم الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ الإدارة للأحكام القضائية ومنها الوسائل القضائية المستحدثة لينص صراحة على تنظيم الوسائل الودية بين القضاء والإدارة (التنبيه والاستشارة) وينظم سلطة القضاء الإداري في توجيه الأوامر القضائية التنفيذية كما ينظم الوسائل الفضائية المالية المتمثلة بالغرامات التهديدية والحجز المالي. فوجود هذا القانون بات امراً ضرورياً لتفعيل هذه الوسائل التنفيذية.

٢-ضرورة إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء يعد من أهم الأدوات لمكافحة التجاوزات الإدارية والدستورية والحفاظ على النظام العام، حيث توفر هذه الهيئات آلية محايدة للمراقبة، التقييم، والمساءلة، مما يعزز من الشفافية ويمنع إساءة استخدام السلطة. تكون هذه الهيئات مستقلة إدارياً ومالياً عن السلطة التنفيذية، مما يساعدها على أداء دورها الرقابي دون أي تدخل أو ضغط سياسي.

٣-يجب أخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتدارك هذه التجاوزات ومنعها من الحدوث في المستقبل من خلال التوجيهات والقوانين واللوائح المحددة بشكل جيد ومشددة التنفيذ.

٤-نطلب من مشرعي الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان اصدار تشريعات جديدة وصارمة بما يتلاءم مع تطورات العصر والتكنولوجيا الحديثة.

٥-نقترح بمشاركة جميع المؤسسات والأفراد في هذا الجهد الشامل الذي يهدف إلى العمل الجماعي لحماية النظام القانوني والدستوري وتعزيزه وتعزيز الشفافية والعدالة في جميع جوانب الحياة العامة والعمل والتعاملات الحكومية والشؤون السياسية .

٦-نقترح توفير الموارد اللازمة والدعم المستدام والتوعية المستمرة للعامة لتعزيز الوعي بالقوانين وحقوق المواطنين والواجبات التي يجب الالتزام بها .

المصادر

أولا: الكتب

١. احمد أديب، *الدستور والدولة الحديثة*، ٢٠١٠.

٢. احمد العمري، *الفقر والتنمية الاجتماعية*، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٨.

٣. احمد سليم، *الاستثمار والنظام العام- دور الشفافية في تعزيز الاستثمار*، دار الفكر العربي، ٢٠١٨.

٤. احمد عادل، *أساسيات القانون الدستوري*، القاهرة: دار الفكر، الجامعي، ٢٠١٥.

٥. الأمم المتحدة- الاسكوا، *دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية*، بيروت: الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.

٦. توفيق حسن فرج، *مذكرات في المدخل للعلوم الإنسانية*، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٠.

٧. أ.م. جمعه قادر صالح، *الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة دراسة مقارنة*، ط١، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٦.

٨. حسين علي المنصوري، *القانون والنظام العام*، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

٩. حسين علي، *التشغيل والتنمية الاقتصادية*، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

١٠. خوليان كازانوفا رويز، *الحرب الأهلية الإسبانية*، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.

١١. د. ثروت بدوي، *النظم السياسية*، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

١٢. د. محمد الفقي، *الرقابة على دستورية القوانين*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨.

١٣. د. محمد عبد الحميد أبو زيد، *توازن السلطات ورقابتها – دراسة مقارنة*، ٢٠٠٣.

١٤. روبرت سيرفيس، *تأريخ روسيا الحديث*، بدون مكان النشر، ٢٠١٢.

١٥. ستيفن كوك، *السياسة في تركيا الحديثة*، معهد باكير للنشر، ٧/ ١٢/ ٢٠١٦.

١٦. سعيد النجار، *المسؤولية الإدارية والتأديبية للموظف العام*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩.

١٧. سمير عبد الله، *القانون والأخلاق العامة*، بدون مكان النشر، ٢٠١٩.

١٨. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، *القانون الدولي الخاص*، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧.

١٩. علي الحمد، *تطوير الخدمات العامة والنزاهة المؤسسية*، دار الفكر، ٢٠١٦.

٢٠. علي القادري، *التنمية الاقتصادية والابتكار*، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.

٢١. محمد الطرابلسي، *الأمن الاجتماعي والنظام العام*، بدون مكان النشر، ٢٠١٧.

٢٢. محمد الفقي، *إدارة الموارد العامة والنزاهة المالية*، ٢٠١٩.

٢٣. محمد عز الدين، *القانون الاداري أخلاقيات الوظيفة العامة*، دار الفكر العربي، ٢٠١٨.

٢٤. مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، *دليل الحوكمة المؤسسية لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل*، ٤/ ٢٠٢٣.

٢٥. *مؤسسة أندرو كار نيغي للسلام الدولي*، واشنطن: أمريكا، ٢٠٠٢.

٢٦. يوسف القاسم، *النظام العام في القانون الإداري*، بدون مكان النشر، ٢٠١٥.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

١. فارس بن علوش بن بادي السبيعي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١٠.

ثالثا: البحوث والمقالات

١. إحسان الحافظي، "السياسات الأمنية في المغرب- في السلطة وادوار النخب السياسية"، ط١، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر*، (٢٠٢٠).

٢. د. سامي الطيب إدريس محمد، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة*، المجلد العاشر، العدد الثاني، تموز، (٢٠٢٤).

٣. د. مشعل بن مرزوق الميموني، "المسؤولية التأديبية عن إساءة استخدام الموظف العام لوسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد ٣٩، (٢٠٢٢).

٤. د. يوسف راضي كاظم كاطع، عبد الجبار كريم عبد الأمير، "التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية*، تأريخ قبول النشر: (٢٠٢٣/٣/١٩).

٥. سامي عبد الرحمن قابيل وآخرون، "نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات القطاع الأعمال العام المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات- دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، ٤٦(٤)، (٢٠٢٢).

٦. عماد صابر، "التجاوزات التشريعية وسبل الطعن فيها"، *مجلة القانون الدستوري*، العدد ٣، (٢٠٢٠).

٧. شيرين احمد سعد الله، "دور القضاء الدستوري في ترسيخ الدستورية- دراسة مقارنة"، *مجلة يقين*، السنة الأولى، العدد١، (٢٠٢٤).

رابعا: القوانين والقرارات

١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢. قانون حق الحصول على المعلومات في إقليم كوردستان- العراق رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢.

٣. القرار رقم ١٨١/ ٥ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥، والقرار رقم ٧٣١/ ٨٤ في ديسمبر ١٩٩٣ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن حقوق الانسان في مجال النظام القضائي.

٤. قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ١٩٨/ اتحادية/ ٢٠٢٢.

٥. قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ٨٧/ت/ ٢٠١٣ في ٩/١٦/ ٢٠١٣ منشور في الموقع الرسمي للسلطة القضائية العراقية: iq.iraqja.w

٦. قرار المحكمة الاتحادية العليا العدد ١٩/ت/ ٢٠١٣ في ٥/٦/ ٢٠١٣، منشور في الموقع الرسمي للسلطة القضائية العراقية: iq.iraqja.w

٧. المبادئ الدولية المتعلقة باستقلال القضاء ومسؤولية القضاة والمحامين وممثلي النيابة العامة. الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الدولية للحقوقيين.

خامسا: المصادر الأجنبية

1. philippe Malaurie, L'ordre public et le contrat (Etude de droit civil compare France Angleterre,URSS), these de doctorat, paris, Matot-Braine,1953.

سادسا: المصادر الالكترونية

١. د. عبد الرحمن عباس ادعين: مفهوم النظام العام وأثره في التشريع العراقي، منشور على https://www.researchgate.net/publicatio، كانون الثاني ٢٠٢١.

٢. دكتور موسى: لقاء حواري تحت عنوان: التجاوزات الوظيفية أسبابها ومظاهرها وأساليب علاجها، منشور على الموقع: https://www.kau.edu.sa/Content-0-AR-236446، في ٢٠١٣/٥/١٢، تأريخ زيارة الموقع ١١/٨/ ٢٠٢٤.